تقلبات في معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩)

م.م. رشا سالم الزبيدي

كلية الصفوة الجامعة

المستخلص:

شهد العراق معدلات تضخم معتدلة ومدارة لم تتجاوز مرتبة رقمية واحدة وحتى عام ١٩٧٤ وعلى اثر زيادة كمية النقود بسبب تعديلات الرواتب والاجور ،وبفضل السياسات المركزية للتسعير أمكن ضبط معدلات التضخم ،وفي عقد الثمانينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل بطيء ولاسيما في حرب الخليج وبعده ليصل الى اكثر من (١٥%) ولكن بدخول الاقتصاد العراقي العقد التسعينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل كبير ولاسيما بعد قرارات العقوبات الاقتصادية، كما إنَّ مدة العقوبات الاقتصادية شهدت معدلات تضخم كبيرة جدا ،ولاسيما في النصف الاول من عقد التسعين ، بسبب توقف تصدير النفط الخام فضلاً عن تجميد الارصدة العراقية من العملة الاجنبية الموجودة في البنوك الخارجية ،مما كان له تأثير سلبي مضاعف في الاقتصاد في ظل العجز المتواصل للموازنة العامة ،فعمقت هذه الاسباب من حالة ظهور الفجوات التضخمية وظهور الاختلالات الاقتصادية متمثلة بانخفاض العرض الكلي أمام تصاعد حجم الطلب الكلي .فهذه الاسباب ادت الى ظهور ظاهرة التضخم النقدي الجامح مع اتساع نطاق البطالة ،حيث إن معدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٩) قد تذبذب

(بالزيادة والنقصان) ، حيث تراوح بين حد أدني بلغ مقداره ٠.٧٧ % عام ٢٠١٧ وحد أقصى بلغ مقداره ٦.٥٤ % عام ٢٠١١،وتميزت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد للبنك المركزي بمسار نقدي جديد مختلف تماما عن السابق من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف، ابتداءً من هدف يكبح جماح التضخم واستقرار الأسعار إلى

المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولا إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح (عملة وطنية جاذبة)،ولكن يبقى الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الراهنة هو الحد من التضخم الجامح والذي يلقي بضلاله على الاقتصاد بشكل عام وعلى دخل الفرد بشكل خاص.

Abstract

Iraq witnessed moderate and managed inflation rates that did not exceed a single numeric rank until 1974, due to the increase in the amount of money due to salary and wage adjustments, and thanks to central pricing policies it was possible to control inflation rates, in the 1980s the inflation rate began to rise slowly, especially in the Gulf War and after it, reaching more than (15%), With the entry of the Iraqi economy into the 1990s, the rate of inflation began to rise dramatically, especially after the decisions of economic sanctions, this period witnessed very large inflation rates, especially in the first half of the 1990 s, due to the suspension of crude oil exports as well as the freezing The Iraqi assets of foreign currency in foreign banks, which had a negative multiplier effect on the economy in light of the continuous deficit of the general budget, These reasons deepened the situation of the emergence of inflationary gaps and the emergence of economic imbalances represented by the decrease in the total supply in front of the escalation of the volume of total demand. These reasons led to The emergence of the phenomenon of runaway monetary inflation with the expansion of unemployment, as the rate of inflation in the Iraqi economy during the period

stable monetary and financial system, to the goal of achieving economic prosperity and providing job opportunities, with special emphasis on strengthening the value of the Iraqi dinar so that it becomes an (attractive national currency), but the main goal of the current monetary policy remains It is the curbing of hyperinflation, which casts a perversion on the economy in general and on per capita income in particular

(2011-2019) has fluctuated (upwards and now down words), which ranged between a minimum of 0.77% in 2017 and a maximum of 6.54% in 2011, and the monetary policy in Iraq under the new law of the Central Bank was characterized by a new monetary path completely different from the previous one in terms of the tools used in the implementation of monetary policy and in terms of The goals, from a goal to curb inflation and price stability, to maintaining a

.

المقدمة:

عانى الاقتصاد العراقي من ثلاث حروب مدمرة ابتدأت الأولى عام 1980 واستمرت لمدة ثمان سنوات نجمت عنها اضراراً كبيرة في البنى التحتية وقطاعات الإنتاج الرئيسية مثل الزارعة والصناعة ولاسيما القطاع النفطي ،ثم جاءت حرب الخليج الثانية عام 1991،ثم تلتها العقوبات الاقتصادية لسنوات واحداث عام ٢٠٠٣ وما بعدها .ادت هذه الظروف الى ان يعاني الاقتصاد العراقي كما هو معروف من تراجع اداء القطاعات الرئيسية فيه كالقطاع الصناعي والزراعي فضلا عن تدمير البنية التحتية ،واختلال في الانتاج ومعدلات عالية من البطالة ادى ذلك الى تزايد الاعتماد على القطاع النفطي في تمويل اقتصاده ،ولا شك ان العراق يمتلك قوة عمل كبيرة وله الكثير من رؤوس الاموال المادية وكذلك الموارد الاقتصادية، ويعد العراق من الدول النفطية التي تحتل موقفاً متقدما بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط لضخامة احتياطاتها فضلا عن انه احد الاعضاء المؤسسين

لمنظمة اوبك ،ويعد القطاع النفطي احد اهم مرتكزات الاقتصاد العراقي لكونه مصدراً للموارد الاجنبية التي تسهم في تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى.

مشكلة البحث

يعاني الاقتصاد العراقي عدم الاستقرار في أسعار السلع ، أثرت بشكل سلبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمستهلك فتأثير كل من عرض النقود وزيادة كمية النقود والتضخم المستورد على التضخم في الاقتصاد العراقي ،حيث أنه الزيادة المستمرة والملحوظة في المستوى العام للأسعار ينتج عنه زيادة الطلب الكلي على السلع عن العرض الكلي منها .

فرضية البحث

أن الاقتصاد العراقي يعاني من تضخم بأسباب مختلفة اكثرها العوامل النقدية اي زيادة عرض النقد والتضخم مستورد لكن باستخدام سياسة نقدية بالسيطره على عرض النقد ووضع سياسات لمعالجة تضخم اصبح التضخم في الفترة الاخيره منخفض وطبيعي .

منهجية البحث :

سنتناول في هذه البحث، التضخم وانواعه اواسبابه اضافة الى تحليل معدلات التضخم في العراق للمدة (١٩٩٠-٢٠١٩) ،واضافة الى الاستنتاجات والتوصيات.

اولا: مفهوم التضخم:

يعد التضخم من المؤشرات غير المرغوب فيها في الاقتصاد، نظرا لما يرافقه من انحرافات سعرية كبيرة، فإنه سيترك آثاره الضارة في متغيرات الاقتصاد الكلي والتي على رأسها هروب رؤوس الأموال والتي تأخذ صورا متعددة منها الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية والمعادن الثمينة والعقارات غير المنتجة فضلا عما يسببه التضخم من تآكل المدخرات وانخفاض معدلات الاستثمار، ومن ثم تدني معدلات النمو الاقتصادي فضلا عما يتركه من آثار اجتماعية ضارة مختلفة، وحتى نهاية عقد الثمانينات كانت السياسات النقدية في الكثير من الدول تحدد لها أهدافاً متوسطة الأجل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق السيطرة المباشرة على الكتلة النقدية، وكذلك معدلات الصرف، إلا إنَّ عقد التسعينات تعدُّ مرحلة تحول في السياسات النقدية بالسيطرة على التضخم بوصفه أسبقية أولى تعتمدها السياسة النقدية في خياراتها المتوافرة، وهذا ما يطلق عليه استهداف التضخم ، وتتمثل هذه السياسة في إعلان صريح من السلطات النقدية بأن هدف السياسة النقدية هو تحقيق مستوى محدد لمعدل التضخم بمدة زمنية محددة، على أنْ يترافق ذلك مع إعطاء الاستقلالية التامة للبنوك المركزية في وضع السياسات

والإجراءات اللازمة وتطبيقها لتحقيق الهدف المعلن، ومع الالتزام الكامل بالشفافية في وضع السياسات وفي تطبيقها وكذلك في توجهاتها المستقبلية بما يعزز مصداقية البنوك المركزية ويرسخ ثقة الأسواق(التوني ،٢٠٠٣: ١٤).ويعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ولا يقصد به ارتفاع سعر سلعة معينة و إنما أسعار السلع عموما ،و يكون الارتفاع لمدة من الزمن بحيث كلما ارتفع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات فإنَّ القيمة التي يشترى بها من هذه السلع تقل وبالتالي فان التضخم يؤدي إلى تناقص القوة الشرائية للنقود(Karl E.case -١٤٣ 2013:،ويعرف بانه وسيلة او اداة لمعالجة وضع معين ناشئ فائض الطلب (النقدي)عن قدرة العرض(عبد القادر،٢٠١٠: ٢٠٧) ، وعرف كينز التضخم الحقيقي بأنه زيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة في انتاج ،ويشير كنز في التعريف الذي أورده إلى سبب التضخم، حيث تذهب أي زيادة في الطلب الكلي إلى الزيادة في الاسعار لان عناصر الانتاج في حالة التشغيل الكامل وبالتالي فان انفاق الاستهلاكي والانفاق الاستثماري في المجتمع لن يترجم إلى الزيادة في انتاج بل سيترجم إلى زيادة في الاسعار(صلال ،راضي،٢٠١٩: ١٦٣) .

ثانيا :أسباب التضخم:

هناك نظريات عديدة تفسر ظاهرة التضخم أهمها:

١- **التضخم التكلفة:** ينشأ هذا النوع من التضخم عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار ناشئ بسبب زيادة تكاليف إنتاج وحدة لكل مستوى من الإنفاق وبصفة خاصة ارتفاع الأجور مما يؤدي بالمنتج إلى رفع ثمن السلع والخدمات بنسبة كبيرة وان لكل كلفة إنتاج واحدة تكلفة متوسطة نحصل عليها بتقسيم الكلفة الكلية لكل مدخلات الإنتاج على كمية الناتج المنتجة(CAMPBELL..McCONNELL، ٢٠٠٥: ١٤٣)،ويمكن السيطره في هذا النوع من التضخم عن طريق زيادة الإنتاج والتأكد من ارتفاع الإنتاجية بنسبة اكبر من ارتفاع الأجور ،ويلزم أنْ يكون بالوحدات الإنتاجية المختلفة وحدة تكاليف تتابع التطورات التي تطرأ على تكاليف العناصر المختلفة وإنتاجية الوحدة منها بحيث تتأكد من زيادة التكلفة مع بذل الجهود المستمرة لترشيد التكاليف(Michael melrin and William Boyes،٢٠١١: ١٥٠)(عبد الحميد،٢٠١١: ١٥٠).

٢- **التضخم الناشئ بجذب الطلب** :أي التضخم بسبب الطلب على أنَّه(كمية كثيرة

من النقود تطارد كمية صغيرة من السلع)وان هذا التضخم يكمن في أنَّ ميل الأسعار للارتفاع في مواجهة الفائض في الطلب يخلق انتقالا تلقائيا بفضل عوامل خارجية في منحنى الطلب الكلي ،وبمعنى أنَّ هناك قصور في جانب العرض السلعي عن مواكبة الطلب الكلي المتمثل في حجم الإنفاق النقدي الكلي(Mc ، CAMPBELL CONNEL،٢٠٠٢: ١٤٧)

٣- التضخم بسبب الطلب والتكلفة معاً: وقد لا يكون التضخم بسبب الطلب فقط أو النفقة أو التكلفة فقط ولكن بالتفاعل بين الاثنين فقد يحدث التضخم بسبب زيادة كمية النقود (التضخم بسبب الطلب) فإذا كانت الأجور مرتبطة بالأسعار فهذا سوف يبرر زيادة الأجور ومن ثم ارتفاع التكاليف وبدورها يزيد من التضخم ومن ناحية أخرى فان الأجور سوف تذهب إلى زيادة الطلب مما يدفع بالتضخم نحو الارتفاع (زردق،٢٠٠١: ٢١٩).

٤- التضخم المستورد: يلاحظ في بعض الدول وخاصة التي تشكل الاستيرادات فيها نسبة عالية من الدخل القومي ،ان الأسعار فيها ارتفعت بمعدلات عالية ومتزايدة ،ويلاحظ أنَّ المستورد للسلع في هذه الدول لا يجد بديل الا برفع أسعار البيع للسلع المستوردة وتحويل الزيادة بالأسعار في بلدان المنشأ إلى المستهلك في بلده(الادريسي،١٩٨٦: ٤٣٨).

٥- التضخم الهيكلي : وهو التضخم الذي يكون سببه ومصدره الهيكل الانتاجي في الاقتصاد والذي يعاني من الاختلال في هيكله او تركيبه وبالذات في الدول النامية حيث ترتفع الاهمية النسبية لقطاع او نشاط معين او قطاعات ونشاطات محدودة في الانتاج ،والذي يتم تصديره في الغالب وتنخفض الاهمية النسبية لمعظم القطاعات والنشاطات الاقتصادية في توليد الانتاج وبذلك تضعف قدرة الاقتصاد على توفير العرض من المنتجات الذي يلبي الاحتياجات وبالذات ما يتصل بالعجز المرتبط بعد التناسب بين تشكيلة العرض اي هيكل العرض وتشكيلة الطلب اي هيكل الطلب والذي يعني عدم التناسب بين الانواع التي يتم عرضها من المنتجات وكميتها مع الانواع التي يتم طلبها وكميتها وهو ما يؤدي الى ارتفاع الاسعار في الحالات التي تتحقق فيها زيادة في الطلب على العرض وهو ما يعني حصول التضخم في الاقتصاد ويكون مصدره الاختلال الهيكلي في الاقتصاد (خلف،٢٠٠٧: ٣١٧) .

ثالثا: معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٩٠-٢٠١٩):

تركز السياسة النقدية على ضرورة ضبط معدلات الزيادة في العرض النقدي بما يتناسب مع معدل النمو في الناتج الحقيقي ،حيث تتفق العديد من وجهات النظر في ان التضخم يعتبر ظاهرة نقدية فالافراط في العرض النقدي يعتبر السبب الحقيقي لظهور التضخم ذلك ان زيادة العرض النقدي هي التي تدفع الاجور الى الارتفاع وتشغل نار التضخم في داخل الدولة(ناصف،٢٠٠٧: ٢٦١) ،وان الاقتصاد العراقي لم يعرف التضخم الابعد أنْ بدأت الحروب وتأخذ مداها وان التضخم في الاقتصاد العراقي ظاهرة مركبة لم تتشكل بفعل عامل واحد وهو الزيادة في اسعار المشتقات او الزيادة في السيولة النقدية التي حصلت بسبب الانفاق الجاري من الانفاق العام ،بل ظهرت كنتيجة لتفاعل عوامل عديدة نقدية وحقيقية ،ارتبطت بالاختلالات الهيكلية في القطاع الانتاجي ،كنتيجة للتدهور الذي اصاب قطاعاته الانتاجية ولاسيما قطاع الزراعة والصناعة التحويلية(الدوسكي واخرون،٢٠١١: ١٠٧) ، وهناك أسباب عديدة تجعل من ظاهرة التضخم في العراق، ظاهرة ملزمة ومواكبة على المعالجة في الاقتصاد العراقي، وابرز هذه الأسباب (http://www.siironline.org/).(انعدام النهج الاقتصادي، فوضى الانفاق الحكومي، جدلية الضرائب والاستيراد ،انفلات الوضع الأمني ،الأزمات المتشابكة، انتشار الفساد المالي والاداري ،وجود الاقتصاد الخفي ،انعدام الثقافة الاقتصادية)

وفي عقد الثمانينات بدأ معدل التضخم بالارتفاع بشكل بطيء ولاسيما في حرب الخليج وبعده ليصل الى اكثر من (١٥%) ولكن بدخول الاقتصاد العراقي العقد التسعينات لاحظ إن أعلى مستوى للتضخم النقدي شهده العراق هو خلال السنوات ١٩٩٣- ١٩٩٦، فكما هو واضح من الجدول والسبب الرئيس في ذلك هو اعتماد الحكومة العراقية لسياستين نقدية ومالية توسعيتين مع مطلع التسعينيات من القرن العشرين، فبعد صدور قرارات الأمم المتحدة في فرض الحصار الاقتصادي على العراق التي بدأت في آب ١٩٩٠(على أثر غزوه للكويت)، وتوقف شبه كلي لتصدير النفط العراقي الذي يشكل عماد الاقتصاد العراقي، ولأجل توفير مصدر إيرادات تمول من خلاله نفقات الدولة، تم اعتماد سياسة نقدية توسعية قائمة على التمويل بالعجز، إذ أصبح الإصدار النقدي الجديد والتزايد المتفاقم في المعروض النقدي (الذي يعكس ارتفاع الطلب) هو السمة الرئيسة لسياسة العراق

الاقتصادية خلال النصف الأول من التسعينيات. وهذا ما عزز زيادة المعروض النقدي مع انخفاض قيمة الدينار العراقي واتساع نطاق الفجوة التضخمية ورافق ذلك سياسة مالية توسعية أيضا، إذ تعاظم الإنفاق الحكومي ليسهم بدرجة عالية في رفع مستويات الطلب الكلي في الاقتصاد، يقابل ذلك تدني في مستوى المعروض السلعي نتيجة للتقلص الهائل في مستوى الاستيراد سواء للسلع تامة الصنع أم الوسيطة والأولية التي تستخدم في القطاعات الإنتاجية(ال زياره،عبد الرزاق،٢٠١٢: ١٢) ،فهذه الاسباب ادت الى ظهور ظاهرة التضخم النقدي الجامح مع اتساع نطاق البطالة (ظاهرة الركود التضخمي ،وظواهر سلبية اخرى ادت الى تعميق الاختلالات في الاقتصاد العراقي ،وقد استمر الارتفاع الحاد والمستمر في الاسعار بسبب توجه الدولة الى تمويل موازنتها العامة عن طريق الاصدار النقدي الجديد لتمويل الانفاق الحكومي الواسع الذي ازداد بعد فرض العقوبات الاقتصادية وقيام الدولة بتطبيق سياسة الدعم لتوفير مفردات البطاقة التموينية فضلا عن التمويل اللازم لإعادة اعمار ما دمرته حرب الخليج الثانية ،اذ استمرت الحكومة باتباع سياسة التمويل بالعجز (الشدود،٢٠٠٩: ١٤٩) ، ويعزى اسباب التضخم في الاقتصاد العراقي في فترة التسعينات ما يأتي :

١. الاعتماد على قطاع التجارة الخارجية: يعرف الاقتصاد العراقي بانه اقتصاد ريعي يعتمد على مورد واحد وهو النفط ،ويعد الرافد الرئيسي لبقية الاقتصاد ،من هنا يكون الاقتصاد عرضة بشكل كبير ودائم للتقلبات التي تصيب سوق النفط العالمية ،وذلك من ناحية ارتفاع اسعار النفط او انخفاضه فضلاً عن كميات النفط العالمية ،كذلك فإنَّ الصرف الاجنبي الذي يحصل عليه الاقتصاد بسبب هذا المورد يساهم بشكل كبير في استيراد مجموعة عريضة من السلع (سواء الاستهلاكية ام الاستثمارية ام الوسيطة)التي يحتاجها الاقتصاد فيكون معرض بشكل مستمر لارتفاع اسعار السلع المستوردة مما يؤدي الى انتقال الارتفاع في الاسعار الى داخل الاقتصاد ،وهو ما يعرف بالتضخم المستورد (اسماعيل،هادي،٢٠١٠ :١٢)

٢. الافراط في الاصدار النقدي .

٣. عدم مرونة الجهاز الانتاجي لتلبية الطلب المتزايد (التقرير الاستراتيجي،٢٠٠٨: ٢٧٧).

٤. تدهور الاوضاع السياسية طوال عقد التسعينات والامنية في السنوات القليلة الماضية(عطشان ،٢٠٠٩: :١٥٦)

٥. وجود عجز دائم في الموازنة العامة ناجم عن نمو النفقات العامة من جهة وجمود هيكل الضرائب من جهة اخرى .

٦. اندثار البنى التحتية في العراق وتعرضها للتخريب والاهمال بسبب الحروب المتعاقبة مما ادى الى التوقف عن انتاج الكثير من السلع والخدمات فضلا عن ان اعادة اعمارها يتطلب اضعاف قيمتها الحقيقية .ويعد هذا قيد اضافيا على التنمية الاقتصادية في العراق ويشكل في الوقت نفسه عبئاً على الموازنة المالية العامة للدولة.

٧. ارتفاع تكاليف الانتاج والتسويق ولاسيما الاجور وكلف المستلزمات الداخلة في العملية الانتاجية الذي اسهم في عدم استقرار الاسعار ورفع معدلاتها الى مستويات اعلى من اسعار السلع المستوردة ،ويعدَّ ذلك خللا اوجد عامل الجمود وعدم المرونة في الجهاز الانتاجي.

٨. توقف انتاج الكثير من السلع المحلية الصناعية والزراعية وغيرها مما ادى الى وجود مثيلاتها المستوردة وفق الاسعار العالمية مما اسهم في رفع الرقم القياسي للسلع المتداولة في السوق المحلية الى مستويات سعرية وهذا ما افقد المنتج العراقي ميزته التنافسية بالمنتجات الوطنية (العاني،٢٠١٠:٢٢١)

٩. الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي

لذلك شهد عام ١٩٩٠ قفزة كبيرة في مستوى الاسعار اذ وصل الرقم القياسي لاسعار المستهلك الى(١٦١.٢) بعد ان كان(١٠٦.٣) في عام ١٩٨٩ وبلغ معدل التضخم (٥١.٦%) ولكن العام التالي شهد ارتفاعا اكبر إذ وصل معدل التضخم السنوي(١٨٦.٥ %)، ثم انخفض في عام ١٩٩٢ ليصل الى(٨٣.٨%)وعاد معدل التضخم الى الارتفاع بشكل متزايد وبقفزات كبيرة في الاعوام(١٩٩٣-١٩٩٥)وصل فيها التضخم الى معدلات غير مسبوقة في الاقتصاد العراقي ويوصف كما مر سابقا انه من النوع الجامح ،فقد بلغت معدلات التضخم لهذه السنوات الى (٢٠٧.٦-٤٩٢.١-٣٥١.٣%)على التوالي (الوائلي،٢٠١٢: ٩٨).

اما بعد عام (١٩٩٥) اتخذت الحكومة اجراءات نقدية تقشفية لمعالجة التضخم الجامح من خلال الضغط على الانفاق الحكومي وتحديد اوجه الهدف في الميزانية العامة للدولة وزيادة موارد الدولة من الضرائب والرسوم والغاء الاعفاءات والغاء الدعم. هذه الاجراءات كان لها الاثر المباشر في انخفاض في المستوى العام للاسعار وتحسن في سعر صرف الدينار ولكن في

الوقت ذاته ادت هذه الاجراءات الى زيادة الى حد ما في نسبة البطالة بسبب السياسات التقشفية. ويضاف الى اجراءات اخرى تضمنها السياسة النقدية الا وهي تحرير اسعار الصرف والسماح للسوق الموازي للنقد الاجنبي ان يعمل بصورة مطلقة مع تدخل البنك المركزي من فترة لأخرى ببيع الدولار الى المصارف التجارية ومكاتب الصيرفة بالمزاد العلني. كل هذه الاجراءات ساعد الى حد ما بإستقرار الاسعار اضافة الى وجود مذكرة التفاهم مع الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء)(عبد الرحيم،٢٠٠٧: ١٤٦).

وابرز حدث يتعلق بأداء السياسة النقدية لفترة ما بعد عام ٢٠٠٣ هو الاستقلالية التي حصل عليها البنك المركزي العراقي بموجب قانون٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ،فقد اتسمت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد للبنك المركزي بالمسار نقدي جديد مختلف تماماً عن السابق من حيث الادوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف ، ابتداء من هدف كبح جماح التضخم واستقرار الأسعار الى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولاً الى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية واتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح)عملة وطنية جاذبة)(الشيباني،٢٠١٨: ١٦٩)،وخلال هذه المدة (٢٠٠٣ –٢٠٠٦) كان معدلات التضخم غير مستقرة لكنها كانت مرتفعة مقارنة بالعام ٢٠٠٢ وكان ذلك بسبب الارتفاع هو الشحة في مصادر الطاقة والمشكلات الامنية وما نجم عنها من ارتفاع في اسعار النقل وتكاليف الانتاج ،كما صاحب هذه المدة تحسن في الرواتب والاجور التي لم يصاحبها زيادة في انتاج السلع والخدمات المقدمة ،كما شهدت هذه المدة زيادة استيراد السلع المختلفة لتغطية متطلبات السوق وكذلك تحسن المستوى المعشي للأفراد ولاسيما بعد زيادة ايرادات النفط الخام المصدرة بسبب زيادة الصادرات النفطية (الحديثي،٢٠١١: ١٠٥).

جدول :معدلات التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٩٠-٢٠٢١)

السنة	معدل التضخم(%)
١٩٩٠	٥١.٦
١٩٩١	١٨٦.٥
١٩٩٢	٨٣.٨
١٩٩٣	٢٠٧.٦
١٩٩٤	٤٩٢.١
١٩٩٥	٣٥١.٣
١٩٩٦	-١٥.٤
١٩٩٧	٢٣.٠٢
١٩٩٨	١٤.٨
١٩٩٩	١٢.٦
٢٠٠٠	٤.٩٧
٢٠٠١	١٦.٤
٢٠٠٢	١٩.٣
٢٠٠٣	٣٢.٦
٢٠٠٤	٢٦.٩٦
٢٠٠٥	٥٣.٢
٢٠٠٦	٣٠.٨
٢٠٠٧	٢.٧
٢٠٠٨	-٢.٨
٢٠٠٩	٢.٤
٢٠١٠	٥.٦
٢٠١١	٦.٥٤
٢٠١٢	٤.٢٩
٢٠١٣	٣.١٤
٢٠١٤	٢.٤٤
٢٠١٥	١.٦٥
٢٠١٦	٠.٨١
٢٠١٧	٠.٧٧
٢٠١٨	٠.٣٧
٢٠١٩	-٠.٢

المصادر : البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – نشرات مختلفة

- موقع البنك الدولي

نلاحظ من جدول انه بعد عام ٢٠٠٦ بدأ معدل التضخم بالانخفاض وكان هذا سبب توفر المشتقات النفطيه وانخفاض اسعارها كما يعود ايضا الي تحسن سعر صرف العملة الوطنية اضافه الى عدم وجود رسوم كمركيه تؤثر على السلع المستوردة . ان التضخم يأتي بصوره اساسيه من ارتفاع اسعار المواد الغذائيه وارتفاع ايجارات الدور السكنية حيث لهاتين الفقرتين اهميه استثنائيه في مكونات سلة سلع المستهلك العراقي ، ويشير الى ذلك الجدول اذ انخفض معدل التضخم السنوي في اسعار المواد الغذائيه من ٢٩.٩ % عام ٢٠٠٦ الى ٢.٨ % عام ٢٠١٠ كما انخفض معدل التضخم في اسعار الدور السكنيه المستأجره من ٦٩.٧ % عام ٢٠٠٤ الى ٦.٨ % عام ٢٠١٠(انظر :ياس،٢٠١٣: ٥٥).

وقد شهد عام ٢٠٠٧ انخفاضا في معدل التضخم الى (٢.٧%) وسبب الانخفاض يعود الى نجاح السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي والتي توضحت في حركة السوق النقدية في ارتفاع سعر الصرف للدينار العراقي اتجاه العملات الاجنبية وبشكل تدريجي باستخدام امثل من البنك بسعر صرف العملة المحلية واسعار الفائدة سعيا في استهداف معدل التضخم وتقليله(البنك المركزي العراقي ،تقرير السنوي لعام ٢٠٠٧– : ٩) وقد انخفض معدل التضخم عام ٢٠٠٨ الى قيمة سالبة(-٢.٨%)ويعود السبب الى الازمة المالية العالمية التي اصابت الاقتصاد العالمي والتي أدت الى انخفاض اسعار السلع المستوردة ،وقد ارتفع معدل التضخم الى الارتفاع عام(٢٠٠٩و٢٠١٠) مسجلا (٢.٤ %-٥.٦%)على التوالي ، والسبب يعود الى ارتفاع اسعار اغلب فقرات الرقم القياسي للأسعار الناتجة عن انخفاض انتاجها في الداخل والاعتماد على الاستيراد لسد الحاجة المحلية وتتصف هذه السلع المستوردة بارتفاع اسعارها ما ينقل عدوى التضخم الخارجي الى الداخل (التضخم المستورد) (البنك المركزي العراقي –تقرير السنوي لعام ٢٠١٠: ٤٥)

ويلاحظ إن معدل التضخم في الاقتصاد العراقي خلال الفترة(٢٠١١-٢٠١٩) قد تذبذب(بالزيادة والنقصان) ،حيث تراوح بين حد أدني بلغ مقداره ٠.٧٧ % عام ٢٠١٧ وحد أقصى بلغ مقداره ٦.٥٤ % عام ٢٠١١ (خلف ،٢٠١٨: ٤٣٧) ،وتميزت السياسة النقدية في العراق بموجب القانون الجديد للبنك المركزي بمسار نقدي جديد مختلف تماما عن السابق من حيث الأدوات المستخدمة في تنفيذ السياسة النقدية ومن حيث الأهداف، ابتداءً من هدف يكبح جماح

التضخم واستقرار الأسعار إلى المحافظة على نظام نقدي ومالي مستقر وصولا إلى هدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية وإتاحة فرص العمل مع التشديد بشكل خاص على تقوية قيمة الدينار العراقي لكي يصبح (عملة وطنية جاذبة) وبنفس الوقت الحد من ظاهرة الدولرة. ولكن يبقى الهدف الرئيسي للسياسة النقدية الراهنة هو الحد من التضخم الجامح والذي يلقي بضلاله على الاقتصاد بشكل عام وعلى دخل الفرد بشكل خاص. وعند الإشارة إلى الأدوات التي اعتمدتها السياسة النقدية حديثا هي الأدوات الكمية الغير مباشرة والتي تشمل على (الاحتياط القانوني، السوق المفتوحة، سعر الخصم)، يضاف إلى أدوات مبتكرة وفاعلة كمزادات العملة الأجنبية (الدولار)، يضاف إلى اعتمادها على مثبت اسمي يتم من خلاله الوصول إلى الأهداف المرسومة كاستخدام إشارة سعر الصرف للدينار وإشارة سعر الفائدة ،حيث تمثل أبرز وأهم الأدوات المستخدمة في الحد من التضخم والتقليل من السيولة وزيادة قيمة الدينار، يضاف إلى بعض القرارات والخطوات المهمة التي قام بها البنك المركزي العراقي بعد عام ٢٠٠٣ حيث أتاح له القانون الجديد استقلالية في اتخاذ بعض القرارات وخصوصا أن البنك المركزي لم يعد تابعا إلى القرارات السياسية أو المالية والتي جعلت منه سابقا الممول الرئيسي لعجز موازنة الدولة أو ما يسمى (الرافعة المالية)، وهذا بحد ذاته هو نجاح وفرصة ذهبية لصانعي القرار الاقتصادي والنقدي خصوصا لرسم سياسات نقدية هادفة تصب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية(الخزرجي،٢٠١٠: ٥).

وظهر الرقم القياسي لاسعار المستهلك في العراق لعام ٢٠١٨١ كمؤشر للتضخم ارتفاعاً ضئيلا في معدل نموه ليبلغ ٠.٤ % مقابل)٠.٢% للعام السابق، ليسجل)١٠٤.٧نقطة عام ٢٠١٨ مقابل)١٠٤.٣نقطة عام ٢٠١٧ ،فيما سجل الرقم القياسي لاسعار المستهلك بعد الاستبعاد، أي الرقم القياسي لاسعار المستهلك مستبعداً المشتقات النفطية (النفط والغاز) ومجموعة(الخضر والفواكه)(١٠٥.٣) نقطة عام ٢٠١٨ مقابل)١٠٥.١نقطة عام ٢٠١٧ ،اي بزيادة بلغت)٠.٢% مقابل ٠.٦% عام ٢٠١٧(التقرير السياسة النقدية،٢٠١٨: ١)

نستنتج مما سبق ومن بيانات المتوفرة في جدول ان معدلات التضخم بعد عام ٢٠٠٦ كانت طبيعية بسبب سياسة البنك المركزي بتحكم في عرض النقد والسيطرة على سعر صرف العملات ومكافحة التضخم ويستمر البنك المركزي باعتماد سياسة نقدية قائمة عل تكامل اشاراتي لسعر الفائدة وسعر

الصرف) لاستقرار السوق النقدية عبر تعظيم الطلب النقدي على الدينار العراقي. حيث ان استقرار السوق النقدية قد عد المدخل الرئيسي للسيطرة على معدلات التضخم.

الاستنتاجات

١- التضخم انواع مختلفة منها التضخم بفعل الطلب والتضخم بضغط التكاليف والتضخم الزاحف والتضخم المستتر والتضخم الجامح الذي ينشا عند ارتفاع الأسعار بمعدلات عالية جدا في فترة زمنية قصيرة مما يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وبذلك تفقد النقود وظيفتها كمستودع للقيمة وكوسيط للتبادل، هذه كان سبب التضخم في العراق في التسعينات

٢- يكون الهدف الأكثر ملاءمة للسياسة الاقتصادية في البلدان النامية، من استقرار او تثبيت معدل التضخ،وان السياسات الاقتصادية غير العقلانية دوراً كبيرا في خلق أرث مستمر بين الاختلالات الهيكلية والتي ستضع الاقتصاد العراقي ولمدة ليست بالقصيرة يعاني منها

٣- إن التضخم بطبيعته ظاهرة نقدية إلا أنه في الواقع انعكاس لاختلال التوازن الاقتصادي، فالتضخم هو انعكاس لاختلال بين الطلب الكلي والعرض الكلي بين نمط الطلب وتشكيلة العرض بين التدفقات العينية (السلع والخدمات) والتدفقات النقدية بين كل عامل من عوامل الإنتاج والطلب عليه .

٤- ارتفاع الأسعار وزيادة حجم البطالة وانخفاض اداء مستوى الأنشطة الإنتاجية دخلت الاقتصاد العراقي في منطقة ركود تضخمي يتعذر علاجه من خلال السياسات الاقتصادية في الأجل القصير.

التوصيات:

١. تشجيع المنتجات المحلية التي تزداد فيها نسبة المدخلات الوطنية التي من شأنها المساهمة في استقرار مستويات الأسعار ،وكذلك تنويع في الاقتصاد العراقي وعدم الاعتماد فقط على القطاع النفطي أي تاثير فيه يهدد اقتصاد البلد ككل .

٢. لاستمرار مدة بقاء التضخم الاقتصادي في العراق فانه ينبغي وضع لجنة مختصة لدراسة الوضع والاسباب لأجل اتخاذ القرارات المناسبة لمواجهتها

٣. إن السياسة الاقتصادية والنقدية المتمثلة في تحرير الأسعار والتجارة والاستثمار والخدمات هي سياسة عاجزة عن معالجة الاختلالات في الهيكل الاقتصادي العراقي وغير قادرة على إخراج العراق من أزمته الاقتصادية والسياسية والخدماتية والأمنية لأنها تفتقر إلى إستراتيجية تنموية ورؤية اقتصادية تحدد الأولويات في الإصلاح الاقتصادي والمال

٤. اعتماد سياسة اقتصادية واضحة ودقيقة ، تهدف إلى وضع برامج واجراءات وحلول وقرارات من شأنها تحقيق أهداف واقعية خاصة في معدلات التضخم والبطالة وتنمية الاقتصاد ونمو دخل الفرد والمجتمع وتوسيع دور القطاع الخاص في مجالي الإنتاج والخدمات ، وإعادة النظر بالسياسة المالية والسياسة النقدية بحيث تكون إجرآءآتهما متناسقة ومترابطة للوصول إلى الهدف المطلوب .

٥. دعم الطبقات الفقيرة وذلك لرفع مستوى الطلب الكلي في المجتمع على اعتبار أن الميل الحدي للاستهلاك لهذه الطبقة يكون غالباَ نسبياَ وذلك بتأمين العرض الكافي من السلع والخدمات لمنع التضخم من النمو أكثر مما هو عليه وكذلك تخفيض مستوى الإسراف الحكومي .

٦. وضع خطة متكاملة للقضاء على الفساد الإداري المتفشي في دوائر الدولة والذي يمثل الجزء الأكبر للهدر في الإنفاق العام من خلال اقامه دورات تاهيل وتدريب وتوعية الجميع في كل جوانب الدولة على الرغم من نتائج ذلك نحصل عليها في المدى المتوسط .

المصادر:

١. احمد عبد الرحيم زردق- مبادئ الاقتصاد الكلي-الطبعة الاولى -دار الكتب المصرية- ٢٠٠١

٢. ايمان عطية ناصف -مبادئ الاقتصاد الكلي -دار الجامعة الجديدة -٢٠٠٧

٣. رشا العصار و رياض الحلبي -النقود والبنوك -دار الصفاء -عمان الاردن - الطبعة الاولى - ٢٠١٠

٤. عبد السلام ياسين الادريسي -التحليل الاقتصادي الكلي - مطبعة جامعة البصرة- ١٩٨٦-

٥. عبد المطلب عبد الحميد -اقتصاديات النقود والبنوك (الاساسيات والمستحدثات)الدار الجامعية- الاسكندرية

٦. فليح حسن خلف -الاقتصاد الكلي - دار جدارا -عمان الاردن -٢٠٠٧- ص٣١٧

٧. متولي عبد القادر -اقتصاديات النقود والبنوك -دار الفكر -عمان الاردن الطبعة الاولى ٢٠١٠-

٨. ناجي التوني استهداف التضخم والسياسة النقدية، سلسلة إصدارات جسر التنمية، المعهد العربيي للتخطيط، الكويت- ٢٠٠٣

الرسائل والاطاريح:

٥- خضير عباس حسين الوائلي -أثر الصدمات الاقتصادية في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق للمدة(١٩٨٠ - ٢٠١١) رسالة متقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة كربلاء ٢٠١٢-

٦- احمد حسن عطشان البديري الجهاز المصرفي وأثره في متغيرات الاستقرار الاقتصادي في الأردن والعراق رسالة مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة الكوفة -٢٠٠٨-

٧- خليل عبد الكريم محسن الحديثي - تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩-رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار -٢٠١١

٨- خليل عبد الكريم محسن الحديثي - تطور حجم الانفاق العام واثره على التضخم للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٩-رسالة ماجستير مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة الانبار -٢٠١١

٩- عدنان محمد حسن الشَّدود -فاعلية السياسة النقدية ودورها في الاستقرار الاقتصادي في العراق للسنوات (١٩٩١ - ٢٠٠٦)أطروحة مقدمة الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة البصرة-٢٠٠٩

البحوث ودوريات

١٠- ازاد احمد سعدون الدوسكي واخرون – اثر السياستين المالية والنقدية على التضخم في الاقتصاد العراقي للمدة ٢٠٠٣-منتصف ٢٠١٠ تحليل وقياس مجلة جامعة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية –المجلد ٧-العدد ٢٣-٢٠١١

١١- اسماء خضير ياس،تحليل معدلات التضخم في العراق للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠)- مجلة جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية – العدد٣٧-٢٠١٣.

١٢- ثريا الخزرجي- السياسة النقدية في الع ا رق بين ت ا ركمات الماضي وتحديات الحاضر- مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة العدد الثالث والعشرون ٢٠١٠-

١٣- ثريا عبد الرحيم- تقييم إداء السياسة النقدية في العراق وأثرها في التضخم- مجلة العلوم الاقتصادية والادارية المجلد ١٣ / ع ٤٨ /لسنة ٢٠٠٧-

١٤- حميد حسن خلف- أثر السياسة النقدية على متغيرات الاستقرار الاقتصادي في العراق – جامعة تكريت – كلية الإدارة والاقتصاد/ مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية/ المجلد) ٤(العدد) ٤٤ (ج ١-٢٠١٨

١٥- شاكر حمود صلال د. حسن خلف راضي تحليل أثر نافذة بيع العملة الأجنبية على معدلات التضخم في العراق- مجلة كلية المأمون العدد الثالث و الثلاثون ٢٠١٩-

١٦- فاضل كريعة كزار الشيباني- السياسة النقدية واثرها على التضخم في العراق بعد عام ٢٠٠٣- مجلة كلية مدينة العلم الجامعة المجلد ١٠ العدد ٢ السنة ٢٠١٨-

١٧- كمال عبد حامد آل زيارة ,حكمت عبد الرزاق الدباغ -مجلة جامعة اهل البيت (ع)-العدد١٢-٢٠١٢

١٨- ميثم لعيبي اسماعيل واحمد هادي – التضخم في العراق ما بعد ٢٠٠٣ اسباب ومؤشرات ومعالجات – المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية –السنة الثامنة العدد ٢٤ – ٢٠١٠

١٩- محمد سلمان العاني -تزامن البطالة والتضخم عراقي بعد الاحتلال في الاقتصاد للفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٦ -جامعة واسط – العدد ٤ المجلد ١ – ٢٠١١

٢٠- تقرير الستراتيجي العراقي لعام ٢٠٠٨-مركز حمورابي للبحوث والدراسات الستراتيجية

٢١- التقارير:

٢٢- البنك المركزي العراقي – المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – النشرة السنوية ٢٠١٠، ٢٠٠٩، ٢٠٠٨، ٢٠٠٧، ٢٠٠٣
٢٣- البنك المركزي العراقي- المديرية العامة للإحصاء والأبحاث – نشرات مختلفة
٢٤- البنك المركزي العراقي –تقرير السنوي لعام ٢٠٠٧-
٢٥- البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي، لعام ٢٠١٠،
٢٦- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الأرقام القياسية نشرات مختلفة
٢٧- موقع البنك الدولي
٢٨- http://www.siironline.org/

المصادر الاجنبية:

RIGHTS BY THE McGraw HILL COMPANICS-INC -u.s-2005-
31- Karl E.case –Ray C.fair pearson Education – INC,Upper,saddle River-england -2012 -
32- Michael melrin and William Boyes -Principles of macroeconomics – SOTHWESTERN ,CENGAGE – LEARNING -2011-
29- CAMPBELL R..Mc CONNELL-STANLEY L.BRUE – ECONOMICS –PRINCIPLICS ,PROPLEM AND POLICIES-BY THE Mc GRAW HILL COMPANIES INC.-2002-P147 -
30- Campbell R.Mc Connell-Stanley L.brue Economics Principles ,Problems ,And Policies-PANICS EXCLUSIVE